مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العراق بين ثنائية الفوضى والاستقرار
اسم الكاتب: أ.م.د. دينا هاتف مكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7102
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق بين ثنائية الفوضى و الاستقرار

ا.م.د. دينا هاتف مكي(*)
dinahatif@yahoo.com

ملخص

منذ ٢٠٠٣ دخل العراق مرحلة جديدة لم يشهدها مسبقا رغم كل ما مر به من حروب و احداث ، الا ان هذه المرة كان الحدث جللاً اذ تم احتلاله من قبل اكبر قوة موجودة على الصعيد الدولي . الولايات المتحدة الامريكية . بالاشتراك طبعا مع بعض القوى الأخرى في مقدمتها بريطانيا . المحتل القديم الجديد . و دول أخرى مثل اسبانيا ، اليابان ، استراليا و غيرها . و بحكم طبيعة الأمور فرض المحتل شروطه على البلد الواقع تحت الاحتلال ، فتم حل النظام القائم باكمله و تغيرت الأسس التي اقيمت عليها الدولة و وضع دستور جديد و تحول شكل النظام من رئاسي الى برلماني وعد المواطنون فيه بالتحول نحو ديمقراطية حقيقية، ومن المعروف ان الانتقال من حالة الى أخرى يؤدي بالدول الى الدخول في مرحلة انتقالية قد تطول او تقصر بحسب ظروف كل دولة، وهنا فان المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق لم تنته بعد تتجاذبه خلالها حالتين هما الفوضى والاستقرار و ليس من الواضح الى من ستكون الغلبة ذلك اننا نجد الكفة تميل الى احدى الحالتين مدة من الزمن . قد تطول او تفصر . تنتقل بعدها الى الأخرى في حركة اشبه ما تكون تعاقبية، ونحاول هنا ان نوضح الفوضى والعوامل التي تساعد في تجنبها والتوجه نحو نقيضها اي الاستقرار والانتظام.

المقدمة

منذ ٢٠٠٣ دخل العراق مرحلة جديدة لم يشهدها مسبقا رغم كل ما مر به من حروب و احداث ، الا ان هذه المرة كان الحدث جللاً اذ تم احتلاله من قبل اكبر قوة موجودة

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية / جامعة بغداد.

على الصعيد الدولي ـ الولايات المتحدة الامريكية ـ بالاشتراك طبعا مع بعض القوى الأخرى في مقدمتها بريطانيا ـ المحتل القديم الجديد ودول أخرى مثل اسبانيا ، اليابان، استراليا و غيرها. وبحكم طبيعة الأمور فرض المحتل شروطه على البلد الواقع تحت الاحتلال، فتم حل النظام القائم باكمله و تغيرت الأسس التي اقيمت عليها الدولة ووضع دستور جديد وتحول شكل النظام من رئاسي الى برلماني وعد المواطنون فيه بالتحول نحو ديمقراطية حقيقية، ومن المعروف ان الانتقال من حالة الى أخرى يؤدي بالدول الى الدخول في مرحلة انتقالية قد تطول او تقصر بحسب ظروف كل دولة، وهنا فان المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق لم تنته بعد تتجاذبه خلالها حالتين هما الفوضى والاستقرار و ليس من الواضح الى من ستكون الغلبة ذلك اننا نجد الكفة تميل الى احدى الحالتين مدة من الزمن ـ قد تطول او تقصر ـ تنتقل بعدها الى الأخرى في حركة اشبه ما تكون تعاقبية، ونحاول هنا ان نوضح الفوضى والعوامل التي تساعد في تجنبها و التوجه نحو نقيضها اي الاستقرار والانتظام.

اولا ـ مدخل :

يعيش العراق مرحلة انتقالية في كل شيء اذ تخلص من نظام سابق سعيا منه لبناء نظام جديد، فاذا افترضنا انه يسعى للتحول الى الديمقراطية، اذا ينطبق عليه ما قاله توماس كاروثيرس عن الموجة الثالثة للانتقال نحو الديمقراطية من افتراضات* والتي اولها "ان اي بلد ينتقل بعيدا عن الحكم الدكتاتوري يمكن ان يعتبر بلد في انتقال نحو الديمقراطية"[1] . لكن هذا الانتقال لم يكن سلسا وانما

---

* اما الافتراضات الأخرى التي تحدث عنها كاروثيرس فهي: "ان الدمقرطة تتجلى للعيان في مجموعة من العوامل المتتابعة تتضمن اللبرلة السياسية ومن ثم الدمقرطة و يحصل اختراق اذ ينهار النظام و تظهر نظم ديمقراطية أخرى تتبعها فترة يتم فيها اصلاح مؤسسات الدولة وتصبح الانتخابات منتظمة وينمو المجتمع المدني، الافتراض الثالث الايمان باهمية حتمية الانتخابات، والرابع ان المستوى الاقتصادي والتاريخ السياسي والميراث المؤسساتي والتركيبة الاثنية والصفات الهيكلية الأخرى للدولة في المرحلة الانتقالية لن تكون عناصر اساسية، واخيرا ان الانتقالات الديمقراطية المكونة للموجة الثالثة تبنى على دول وظيفية متماسكة ." انظر :
Alissa Emily Gordon, A.M.. COLLAPSE OF THE ARAB SPRING: DEMOCRATIZATION AND REGIME STABILITY IN ARAB AUTHORITARIAN REGIMES. A Thesis Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in Security Studies, Washington, DC April 16, 2010,pp,7,8
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/553500/gordonAlissa.pdf?sequence=1

[1]Ibid , ,pp,7,8

اكتنفته احداث كثيرة بحيث جعلت البلد تتجاذبه الفوضى احيانا و الاستقرار احيانا أخرى، ووجدت السلطة نفسها امام تحدي تحقيق النظام ـ من الانتظام ـ وحفظ الاستقرارمن اجل حفظ استمرارها .

من الطبيعي ان يشعر الناس باهمية النظام وذلك من خلال اعتقادهم انه مع انعدام وجوده يفتقدون للامن لذا يضعون اهمية كبرى للنظام بوصفه "قيمة اولى" واعلى، "لذلك التخوف من انعدام النظام يجعل من الحتمي ان نصنع للنظام استمراراً لا نهائي له.."[1] فنحن نعيش في عالم مملوء بالمفاجئات و التغيرات السريعة و التشوش و الأمور المربكة الخارجة عن السيطرة و بالتالي لا بد من ان تكون هناك اجراءات لمواجهة مثل هذه الحالات و الظواهر الفوضوية[2]. وتهتم نظرية النظم بالاستقرار و التوازن و بذل كل شيء من اجل الحفاظ على النظام والاستقرار بما في ذلك استخدام القوة على اختلاف انواعها اي حتى القوة العسكرية سواء ضد عامل مهدد خارجي ـ مع امكانية دخولها حرب مع قوة خارجية ـ او عامل داخلي. بينما تهتم نظرية الفوضى بالتغير الفوضوي الذي يؤدي الى النظام و العكس صحيح.[3] وتشكل الفوضى هاجساً امام كل سلطة حاكمة فهي نقيض للاستقرارو تهدد استمرارها ـ وان كانت بعض النظم تستخدم الفوضى كاداة لاستمراربقاءها في الحكم ـ بالتالي فان مواجهة الفوضى يعد امرا مهما ومن هنا ننطلق.

ثانيا ـ الفوضى

يمكن تعريف الشيء بدلالة نقيضه ومن هنا نعرف الفوضى بانها تقف على الضد من النظام، فهما متضادين وكل منهما يحاول الغاء الاخر والحد من تاثيره والحلول محله[4]. تتمثل نظرية الفوضى في العلاقة بين الاجزاء والكل والعلاقة بين المتضادات الثبات و التغير، والفوضى والاستقرار[5].

---

[1] Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis . Chaos Theory and its Application in Political Science,IPSA – AISP Congress,p.13. http://dev.ulb.ac.be/sciencespo/dossiers_membres/dandoy-regis/fichiers/dandoy-regis-publication18.pdf

[2] Ibid , p.13

[3] ALI FARAZMAND. Chaos and TransformationTheories:ATheoretical Analysis with Implications for Organization Theory and Public Management, Public Organization Review: A Global Journal 3: (2003),p 351.

[4] Ibid ,p.343

[5]Ibid ,,p.342

وتسير النظم تبعا لنظرية النظام وفق منهج خطي يمكن توقع سيره اما تبعا لنظرية الفوضى فتسير وفق منهج لاخطي يصعب توقعه .

يستخدم الناس مفردة الفوضى في احاديثهم العامية والدارجة للدلالة على انعدام النظام او الصخب او الاضطراب او الارباك، وبشكل عام يربطون بين الفوضى و السلوك العشوائي[1]. اما في العلم، فيعتقد بعض الباحثين ان الفوضى كنظرية ظهرت في العلوم الطبيعية ثم انتقلت بعد ذلك الى العلوم الانسانية، الا ان طريقة التفكير هذه تتطابق مع ما جاء حول نظرية الفوضى في العصر الحديث من استخدام في مجال الفيزياء و الرياضيات و استخدامها في العلوم الانسانية و الاجتماعية بعد ذلك [٢]، لكن الحقيقة اننا نجد اصولها لدى الباحثين القدماء لدى الفراعنة والاغريق و الفلاسفة العرب المسلمين ، وهؤلاء مزجوا بين العلوم الطبيعية و الانسانية اي لا يمكن ان نقول من استخدمها و في اي مجال اولاً .

فنجد الفوضى في الفكر القديم الذي تناول اصل الكون سواء في الفكر المصري القديم او في الفكر عند اليونانيين القدماء و حتى في الفكر الصيني القديم و كل منها يتحدث وفق وجهة نظره عن الاصل الذي جاء منه الكون و اين تكمن الفوضى و اين النظام [٣].

اما في الفكر العربي الاسلامي فمثلا يرى ابن سينا ان الفوضى هي احد نماذج التغيير و التي تحل محل النظام و الاستقرار فهي عملية جدلية و لربما ازلية يتعاقب فيها كل من الفوضى و النظام اذ يولد كل منهما الاخر [٤] ، لكن الاصل هو العودة الى النظام فهو اساس قانون الطبيعة ، ذلك ان الانسان يحاول ان يغير الطبيعة من خلال محاولته تغيير البيئة التي يعيش فيها من اجل

---

[1] Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis. Op,cit ,p.4

[٢] انظر : سعيد عكاشة . هكذا تغير العالم ، في اقليم تحت التشكيل ، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص٤ ، وكذلك :

المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، ترجمة عزة احمد عفيفي ، في : الثورات : المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية في اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، ملحق السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ١٣ نقلا عن
Joan Pere Piaza I Font and Dandoy Rgis,"Chaos Theory and its Application in Political Science ". IPSA AISP Congress ,9-13 July2006.

[3] Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis. ,op,cit ,p.4

[4]ALI FARAZMAND,op,cit,p.343

تحقيق اغراضه عندئذ يغير نفسه . لكن التغيير لا يكون ذي تاثيرايجابي دائما اذ انه قد يكون سلبي ، فقد لا يكون هناك توازن في عملية التغيير ، و من هنا تظهر الفوضى [1] .

و يعتقد الكثير من المفكرين في الغرب ان الفوضى هي اساس الكون و تطور بعد ذلك بالتدريج الى حالة الانتظام [2] . وان كان ماركس و انجلز تناولا المسالة . و قبلهما سقراطو افلاطون و ارسطو . من خلال نظرية النظام ، اذ ان النظام يتكون من اجزاء ، بعضها تميل للاستقرار و أخرى للفوضى ، و التغيير امر موجود في كل الانظمة الحية ، و هناك اضطراب و تغيير يكون في مقابلهما الجمود و التفسخ ، و الجانبين (الاضطراب و التغيير) و (الجمود و التفسخ) يكونان سبب في بقاء النظام من عدمه ، اذ انهما يران في التغيير سبب لبقاء النظام . و تعمل البيئة على تحفيز العوامل المسببة للاستقرار او المسببة للفوضى مؤدية الى وضعية جديدة و الاخيرة قد تقود الى حالة شديدة من عدم الاستقرار اذ قد ينهار النظام باكمله خصوصا عندما تكون الفوضى واسعة و شاملة و هذا ما يتجسد احيانا في الثورات [3] .

ويرى منظروا نظرية الفوضى انها تستخدم في العلوم السياسية "لوصف السلوك السياسي والظواهر السياسية مثل الحروب والثورات وعدم الاستقرار السياسي والمشكلات السياسية.."[4]، وفي مجال العلاقات الدولية وبالذات في مجال ابحاث السلام اذ يعتقدون بامكانية تحقيق السلام كلما قل الانتظام وزادت العشوائية وانخفضت امكانية التنبوء، ذلك انهم يرون ان "السلام هو تسلسل طبيعي للعشوائية[5]* المنتظمة التي تظهر في كل مستوى من التفاعلات الانسانية بدءا من العائلة .... وصولا الى الامة "[1] .

---

[1] Ibid ,p.344
[2] Shouming Chen. Application of Chaos Theory in Creative Graphic Design,p.1
http://ieeexplore.ieee.org.tiger.sempertool.dk/stamp/stamp.jsp?tp=&arnumber=6008018&tag=1
[3]ALI FARAZMAND,op,cit,pp.344 ,.345

[4] المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، ترجمة عزة احمد عفيفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

* يستخدم البعض العشوائية للدلالة على الفوضى الا ان الامر ليس كذلك، اللهم الا العشوائية المنتظمة . المرادفة للفوضى ، وتختلف الفوضى عن العشوائية في ان الاخيرة لا يمكن التنبوء فيها بما سيحصل مستقبلا في حين ان امكانية التنبوء موجودة في الفوضى ، في العشوائية يمكن ان نضع سيناريوهات لما سيحدث نعم لكن هذه السيناريوهات مفتوحة اذ لا توجد نهاية لها فكل

وعودا الى التعريف فالنظامـمن الانتظام ـ والفوضى يعملان بالضدـكل منهما ضد الاخر ـ كما ان النظام كما لو انه واقع في المنتصف وتتجاذبه عناصر الانتظام و عناصر الفوضى، عناصر الصراع وعناصر التعاون.

الفوضى ← النظام → الانتظام (الاستقرار)

(عناصر الصراع) (عناصر التعاون)

تشمل خصائص كل من نظرية الفوضى والنظام: العلاقات البينية ـ العلاقة بين الاجزاء داخل النظام ـ تاثير البيئة في النظام بحيث ان الاخير يتاثر بما يطرأ عليها من تغيرات على اختلاف انواعها، الصراع جزء متاصل في النظام بين الاجزاء المكونة له، وهناك ميل دائم للنظام لحفظ الاستقرار فيه و تجاوز حالة الفوضى [2]. و يتحول النظام الى فوضى و الاخير الى نظام مرة أخرى كما لو كانت حركة دائرية غير منتهية و كل منهم يفسح الطريق للاخر او كما لو انه يحل محله .



وهذه الخصائص هي : ١– – العلاقات البينية :كان الاعتقاد السائد ان النظام يتطور وفق نمط خطي بحيث انه يمكن توقع ماذا يمكن ان يحصل الا ان نظرية الفوضى ترى ان النظم تتطور وفق نمط لا خطي بحيث يصعب السيطرة على ما يحدث فيها من ازمات . و الازمات التي تحدث في النظام سواء بشكل ازمات فرعية او ازمات شاملة او كلية قد تؤدي لانهيار النظام في الحالتين اذا

شيء ممكن ان يحدث ، اما الفوضى فيمكن ان يكون هناك عدد مفتوح من السيناريوهات لكن توجد خواتيم او بدائل تتوائم و تتفق معها ، او كما يصفها كل من جون بيري بلازا اي فونت و داندوي ريجيس "انه تختار الفوضى سلوك معقد محدد غير منتظم و غير دوري بمظهر عشوائي لكنها تديم نظام مرن .." انظر : سعيد عكاشة .مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .وكذلك:

Joan Pere Piaza I Font and Dandoy Rgis,op,cit,p.5 .

[1] المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، ترجمة عزة احمد عفيفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

[2]**ALI FARAZMAND,op,cit,p.342**

لم تتم السيطرة عليها فمثلا الازمات على المستوى الكوني من نوعين الصغير ، و الكبيراو الواسع، فعلى المستوى الصغير نجد الازمات المالية و الازمات السكانية ، اتساع الفجوة بين الدول الغنية و الفقيرة و غيرها مثل هذه الازمات اذا لم يتم حلها قد تؤدي لانهيارات جزئية في النظام و ظهور الفوضى الجزئية الا انها لا تؤدي الى تغير في شكل النظام ككل ، اما الازمات ذات المستوى الواسع او الكبيرفهي التي تهدد النظام الكوني ككل اذ انها تؤدي الى تغيير في شكل النظام ،فهي تاثيرات بعيدة المدى تشكل نقاط تحول في مسيرته [١] .

٢ – دور البيئة : يكون دور البيئة سلبي او ايجابي فهي تؤثر في العوامل المتضمنة فيها و بالذات القوى الجدلية التي تكون عامل في تحقيق الثورة او التمرد[٢]. والبيئة قد تكون داخلية او خارجية ، يمكن توضيح هذا العامل بالحديث عن الدولة الفوضوية . او التي تعمها الفوضى . و التي نصل اليها من خلال ظاهرة " اهتزاز وتحطيم الدول "اذ يهتز النظام بشدة بحيث تتحطم الدولة وتتكسر[٣] و ربما تتقسم الى اجزاء. يتم الوصول الى هذه النتيجة او الحالة بطريقتين:

الطريقة الاولى بواسطة الحث اي يوجد عامل حاث او داعم او محفز لانتاج الفوضى وغالبا ما يكون عامل خارجي . بيئة خارجية . مثل ما تفرضه المنظمات الاقتصادية الدولية من برامج هيكلية او اعادة هيكلة اقتصادية على بعض الدول بهدف منحها القروض وتؤدي الى فرض سياسات الخصخصة و تقليص حجم المؤسسات وتقليل الدعم و تاثيراتها على المجتمع و الدولة ككل، وغيرها من عوامل مثل الاحتلال الخارجي، او حتى دخول حرب. والمثال هنا هو الامبراطورية الفارسية التي اسسها كورش الاكبر ٥٥٠ ق.م اذ ظلت متمتعة بالاستقرار لـ٢٢٠ سنة الا ان هجوم خارجي . من قبل الاسكندر الاصغر . شكل هزة خارجية صغيرة ولدت فوضى ذات نطاق ضيق كان لها ارتدادات في كل النظام مما ادى الى تمزقه و تكون هياكل متفرقة فيه (اي شكل جديد للنظام) .

الطريقة الثانية تحدث نتيجة التطور الطبيعي في الطبيعة او البيئة اي بدون تدخل خارجي لكن بتفاعلات داخلية . بيئة داخلية . سواء تفاعلات طبيعية او بتدخل انساني مباشر او غير مباشر في

---

[1]ibid,pp.349,350.
[2]Ibid ,p.345
[3]Ibid ,,p 352

الطبيعة و النظام البيئي و نجد التدخل الانساني غير المباشر في مثال التلوث البيئي و اساءة استخدام الموارد الطبيعية مسببا الاحتباس الحراري الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى تغير النظام الى نظام اخر . اما التدخل الانساني المباشر في البيئة ،فالمثال هو ما قام به نظام الشاه في منتصف السبعينات من تغييرات داخلية بسيطة في جزء من سياسات النظام الا ان تاثيرها كان كبيرا اذ انها ادت الى انهيار النظام ككل بثورة قامت بعد ذلك سنة ١٩٧٩ [١] .

٣ – التنظيم الذاتي يعني شيئين : "الاول قابلية النظام على توليد القدرة على تنظيم و حكم نفسه و بذا يولد قوى التغيير الداخلية التي تولد طاقة و اشكال أخرى من الكيانات و الهياكل قادرة على التنظيم الذاتي " اما الشيء الاخر فيعني التحكم الذاتي اي انه لا يوجد تدخل خارجي او سيطرة خارجية و تحكم خارجي ، اذ ان القوى الداخلية تكون هي المسؤولة عن التشعبات * . و التشعب هي النقطة التي يبدا عندها تحول سلو ك النظام الى فوضى . و التفرعات و التي تولد فوضى لكنها في نفس الوقت تولد القوى المضادة للمحافظة على استمرارية النظام فهي تمثل قوى تجديد للنظام من الداخل او اعادة توليد او اعادة تجديد له ، و التنظيم الذاتي زائدا عوامل الحث البيئي تؤدي الى ايجاد نظم جديدة [٢]، اي ان السمتين السابقتين تؤديان لنظام جديد .

يمكن تشبيه سلوك النظام السياسي بسلسلة من النقاط المتتالية اي انه يسير في مسار معين لكن هذا المسار يتعرض احيانا لحالات يفقد فيها نمط سلوكه كسلسلة و يتخذ سلوك فوضوي ، و الاخير يشكل مرحلة انتقالية في تطور اي نظام او من الممكن ان يمر بها اي نظام [٣]، اي انه يفقد نمط السلوك الخطي الى لاخطي لكنه في كل الاحوال يدور في محور ما يسمى بالجاذب[٤]* و

[1]Ibid ,pp. 352,353

* بما ان النظام يسير وفق نمط خطي الا انه في مرحلة ما يصل الى نقاط يبدا عندها التشعب او التفرع و تبدا بمسارات جديدة تختلف عن المسار الاولي الذي بدات به و التي قد تقود النظام الى الفوضى اذ تعد هذه النقاط بمثابة نقاط فاصلة فبلها كان يمكن التنبوء بما يحصل للنظام اما بعدها فمن الصعب القيام بذلك .انظر : المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، ترجمة عزة احمد عفيفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣

[2]ALI FRAZMAND ,op,cit ,p 354

[3]Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis ,op,cit p.5

* انواع الجاذب هي:"النقطة الثابتة هي نقطة قياس تعود اليها النظم دائما."[٤] و يعرف النظام هنا بميله للتوازن و الاستقرار."الدائرة المحدودة : هي مقاييس محددة يتم تعريف حدود النظام بواسطتها "و هنا تتحدد حركة النظام بها فهو يستطيع

الاخير فيه ٣ أنواع :النقطة الثابتة ، الدائرة المحدودة ، و الجاذب الغريب [1] .و يحدد هذا الجاذب شكل النظام كونه فوضوي من عدمه فالجاذب الغريب يعطي للنظام سلوك فوضوي .

نظريات الفوضى

هناك مفاهيم او نظريات عبرت عن نظرية الفوضى منها تاثير الفراشة او اثر الفراشة و نظرية الدومينو و الفوضى الخلاقة :

١- اثر الفراشة او تاثير الفراشة : و هي نظرية لـ ادوارد لورينتز قدمها سنة ١٩٦٣ يرى فيها وجود احداث بسيطة لكن نتائجها تكون كبيرة اذ يكفي لحدث صغير ان يولد سلسلة من التطورات و التبعات تكون من نتائجها الظواهر الطبيعية ، و المشكلة هنا انه في هذه النظرية تصعب القدرة على التنبوء ذلك انه لا توجد قواعد منظمة لهذا الحدث او ذاك كما يصعب معرفة النتائج عن هذا الحدث لامكانية تشعب نتائجه و تمددها .و غالبا ما يعطى مثال ادولف هتلر لهذه النظرية اذ يعتبر بمثابة "جناح الفراشة " الذي تمكن من تغيير المانيا من حال الى حال اخر مختلف عما كان عليه قبل وصوله اذ ظلت النازية تسم المانيا طيلة تسنمه السلطة بعد ان كانت دولة ديمقراطية [2]، لا بل ان وصوله الى السلطة كان باستخدام اليات الديمقراطية .

ان يتحرك في داخلها لكنه لا يستطيع الخروج منها اي انه يجب ان يبقى داخلها و يتغير كما يشاء وللتوضيح نعطي مثال غابة مع عدد محدد من الحيونات يفترس بعضها البعض الاخر ، لكن هناك عدد محدود منهم و المهم هنا ان هذه العملية تجري ضمن او داخل الغابة . ، و تسمى او تعرف ايضا بالجاذب الدوري و الذي يعرف بوجود جاذبين او اكثر في مجاله و التي يزورها او يمر بها مسار النظام بالتوالي و يكون نمط النظام بالتذبذب الدوري . "الجاذب الغريب او الجاذبون الغرباء(الشاذة) : هي النقاط التي تحوم حولها المقاييس لكن لا تحققها ابدا ، و هي غريبة او شاذة لانه لا يعرف لماذا ينجذب النظام اليها و لماذا هي التي تعرف النظام بدل من ان يعرفها هو ، و هنا لا بد من ذكر ان النظام يتمحور حول هذه النقاط بطريقة لا تتكرر و فوضوية لذا فهي نقاط غريبة ".اي ان سلوك النظام فيها فوضوي انظر :

Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis,op,cit , p6. ALI FARAZMAND,op,cit,p.345

[1] Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis ,op,cit pp,5,6

[2] المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، ترجمة عزة احمد عفيفي ، في : الثورات : المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية في اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، ملحق السياسة الدولية ، ع ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١، ص ١٥

وتشرح نظرية الفراشة بانه عندما تحرك فراشة جناحها في مكان ما من العالم ممكن ان تولد عاصفة في مكان اخر منه ، فهي تقوم على ان" تغير بسيط في الظروف الاولية يمكن ان يؤدي الى تاثير مهم.. فالاضطراب الاولي الصغير يمكن ان يؤدي الى تغير هائل في اسفل الجدول "[1].

وتستخدم نظرية اثر الفراشة مثلا في تحليل نتائج الانتخابات و كيف ان نتائج بسيطة في دائرة من الدوائر الانتخابية ممكن ان يشكل فارق في النتيجة النهائية من خلال التصويت لمرشح بعينه ، فتصويت ولاية من الولايات الامريكية مثل ولاية فلوريدا لمرشح بعينه ممكن ان يساعده في الفوز في الانتخابات الرئاسية الامريكية [٢].

٢ ـ نظرية الدومينو : في ظل هذه النظرية ينتهي الاستقرار بتدخل عامل خارجي ، لكنها تفترض اصلا وجود مجموعة من الكيانات المتجاورة الموجودة في ظل نفس الظروف و مرتبة بشكل معين بحيث تشكل نظام ما ، و عند تدخل العامل الخارجي الذي سوف يؤثر في استقرار اي كيان من الكيانات الموجودة في هذا النظام تتولد موجة تؤثر في الكيانات الأخرى الموجودة فيه ، تزداد سرعة هذه الموجة او تضعف وفقا لقدرة كل كيان على المقاومة من عدمها اي ان العلاقة عكسية و بالذات قدرة الكيانات الاولى على الصمود من عدمها ، وللتقريب تشبه بقطع الدومينو التي ترتب و فق شكل او نظام معين تتساوى المسافات بين القطع ـ فضلا عن احجام القطع نفسها ـ لذا فان سقوط اي منها يؤدي لسقوط الاخر الذي يليه و الجميع يسقط بذات الاتجاه[٣].

٣ ـ الفوضى الخلاقة : ترى ان الفوضى تحفز للتجديد و اعادة الاحياء ذلك انها ترى ان الاصل هو الفوضى والتي تعتبر اداة للتغيير الخلاق، وتعتقد انه على التنظيم السياسي او بالاحرى قياداته ان "تحفز التغييرات الدورية ذات الطبيعة الفوضوية من اجل تحفيز النظام المستقر على التجديد"، وتعتبر ان النظم الديمقراطية فوضوية في الاصل، ومن هنا يجب على من بيده الامر ان يعزز الديمقراطية لانها تحمل بذور الفوضوية من انعدام نظام وعدم استقرار وتعدد المدخلات لصانع القرار وهو امر صحي (كذا) لاجل ان يتجدد التنظيم و بذا يبقى على قيد الحياة والا يتفسخ

[1] **Shouming Chen.,op,cit,p.1**

[٢] **المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، ترجمة عزة احمد عفيفي ، مصدر سبق ذكره ص١٥**

[٣] **المصدر نفسه ، ص١٥ .**

ويموت. فحياة ما قبل الديمقراطية كانت اشبه ما تكون بحالة الطبيعة لدى جان لوك و ليس هوبز اذ انها تطلق العنان للتصرفات الخلاقة للافراد وبذا يمكن ان يوجدوا تنظيمات خلاقة بدورها وهكذا[١] .

اذا كانت المشكلات غير التقليدية تحتاج الى طرق غير تقليدية في مواجهتها فالمشكلات غير الخطية تحتاج الى نماذج فوضوية للتعامل معها ، و لكن لا تكون النتائج فورية اذ ان نتائج استخدام الاسلوب غير التقليدي قد لا تظهر على المدى القريب و انما تظهر على المدى البعيد و على النظام باكمله و ليس جزء منه . "اي ان نظرية الفوضى تفترض ان التنظيمات قادرة على الانتاج من داخلها لقوى هياكل ممتدة تمتلك معظمها قدرات تنظيم ذاتي تؤدي الى هياكل تنظيمية جديدة و نظام جديد "[٢]، اي يتحقق الانتظام الذي يساهم في تحقيق الاستقرار.

طبعا تم دعم هذه النظرية من قبل البعض ، و كان من ابرز من دعا اليها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كوندليزا رايس ، التي رات ضرورة تطبيقها في منطقة الشرق الاوسط بايجاد فوضى تساعد في اطلاق العناصر الخلاقة في المنطقة [٣] ، الا انها في الحقيقة لم تؤد الا الى الفوضى و الارتباك ، و من هنا يميل البعض للاعتقاد ان الغرض منها هو اشاعة "الفوضى المتعمدة و الدمار في المجتمعات " الامر الذي يسهل السيطرة عليها فيما بعد . اي انها اداة بيد قلة . سواء مجموعة من الدول او مجموعة من الافراد . تستخدمها لاسباب مختلفة "عسكرية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية " اذ لايمكن توقع النتائج المتمخضة عن استخدام الفوضى ، فقد تكون هناك نتائج ثانوية تتشعب و تزداد بحيث يصعب التحكم بها و تؤدي الى فوضى لا نهائية فهل من المعقول ان نفعل هذا الشيء بنظام مستقر على سبيل التجربة [٤]، بصراحة قد يمكن التجربة في الفيزياء و الكيمياء ، في المختبرات و المعامل ، لكن من الصعب تطبيق هذا الامر على حياة الدول و المجتمعات الراغبة في تحقيق الاستقرار و الحفاظ عليه .

---

[1] **Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis. Op,cit ,p.15**
[2] **Ibid ,p.14**
[3] **Fatima Bhutto.Ahundred beats,Condi's creative chaos,The NewsInternational,June 17, 2007. http://fatimabhutto.com.pk/articles/local/Condi's%20creative%20chaos%20-%2017%20June%202007.pdf**
[4] **Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis. Op,cit ,p.15.**

ثالثا ـ الاستقرار

وجود الفوضى يعني غياب الاستقرار ـ اذ يعد عدم الاستقرار احد مخرجات الفوضى و هو في نفس الوقت مسبب لها ، اي انه سبب و نتيجة في ان واحد ـ و هو في كل الاحوال غير مرغوب به من قبل النظم السياسية التي تسعى لتحقيق الاستقرار .

هناك مؤشرات للاستقرارالسياسي منها :

غياب الصراع الداخلي و غياب العنف الواسع النطاق ، يعد البعض ان اي دولة لا يوجد فيها هجوم على مواطنيها او الممتلكات العامة و الخاصة يمكن ان نصفها بانها مستقرة ، في الحقيقة هذا توصيف مبسط للامور ذلك ان دولة ما قد يتحقق فيها هذا، اي لا يوجد هجوم على مواطنيها او الممتلكات لكن هذا لا يعني انها مستقرة ، اذ قد يكون النظام هش و عدم الاستقرار كامن فيه الا انه غير ظاهر او قد يكون مستقر في لحظة ما قد ينتقل ليكون غير مستقر في لحظة أخرى ، و يضرب مثال ايران في عهد الشاه االتي كانت تعتبر جزيرة الاستقرار في واحدة من اكثر المناطق التي تشهد عدم استقرار في العالم على حد الوصف الامريكي لنجدها تتعرض لثورة تطيح بالنظام (المستقر) [1]، و يعاد بناء النظام وفق اسس جديدة ، هنا النظام مر بفترة من عدم الاستقرار ، لكنه ما لبث ان استرجع استقراره بمرور الوقت.

و وجهة نظر أخرى ترى ان الاستقرار يرتبط بطول عمر الحكومات ، فكلما كانت الحكومات مستمرة فترة طويلة كلما دل ذلك على استقرار النظام السياسي ، و العكس صحيح فالتغيرات الكثيرة في الحكومات يعني هذا وجود عدم استقرار سياسي حتى و ان كانت الأمور مستقرة ووجود مؤسسات ادارية مستقرة تدير شؤون الدولة ، اذ لا يدل ذلك بالضرورة على وجود استقرار سياسي ، لكن هذا الامر لا يمكن القياس عليه و يمكن توضيح ذلك من خلال المقارنة بين نظامين ، فمثلا بلجيكا ظلت حوالي ٥٤١ يوم بدون حكومة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ فهل يعني هذا ان الدولة غير مستقرة و لو قارناها مثلا بحكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي ظل في الحكم ٣٠ سنة و اضطر للتخلي عن الحكم بعد خروج الشعب عليه و تحول النظام

[1] Cecilia Emma Sottilotta. Political Stability in Authoritarian Regimes: Lessons from the Arab Uprisings, IAI WORKING PAPERS 13 | 01 – January 2013,p.3, http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1301.pdf

من حالة الاستقرار الظاهري الى عدم استقرار في حين لم يحدث شيء في بلجيكا و لم يخرج الناس على النظام [1].

البعض الاخر يرى في غياب التغير الهيكلي سبب للاستقرار في الدولة ، و هنا لا بد من تحديد التغير الذي يصيب اي جزء من هذا الهيكل ، كما ان هناك دول تتمتع بدرجة استقرار عالية في هيئاتها الا انها في نفس الوقت قد تشهد ثورات او تمردات [2]، و الامثلة كثيرة

ينتفي الاستقرار عندما تنشب الفوضى في جزء من اجزاء النظام او كله و ذلك عندما تتواجد شروط او ظروف اصيلة يضاف اليها محصلات هذه الاسباب او نتائجها و يضاف للاثنين قدرة الدولة على مواجهة هذه الظروف او الشروط الاصلية و نتائجها ثم وجود عوامل وسيطة و محفزة في المجتمع . ذلك ان هناك ظروف موجودة اصلا في هذا المجتمع او ذاك او هذه الدولة او تلك ، و بالتاكيد لا تظل هذه الظروف جامدة او كامنة في مكانها و انما تتفاعل فيما بينها و بين المجتمع او الدولة و قد يكون لها دور في تعزيز عدم الاستقرار، مثل درجة تطور الدولة و التجارب التي مرت بها ، تسييس الهويات الاقليمية ، و التقسيم الاثني ، الفروقات الاجتماعية ، طبيعة الاقتصاد و درجة تطوره و نموه ، توزيع الثروة في المجتمع ، نوعية التعليم و امكانية تحصيله من قبل الجميع ، نسب البطالة و عوامل أخرى كثيرة و هي موجودة في جميع الدول الاان هذا لا يعني انها تسبب عدم استقرار ، لكن هذه الشروط او الظروف لا بد من ان يكون لها نواتج او محصلات تضاف اليها فهي بمثابة عامل مساعد يسهم في زيادة سرعة تاثير العوامل او الشروط الاساسية . و احيانا في التقليل من سرعتها او تاثيرها . هذه المحصلات ليست اصلية و انما نتيجة تسهم في زيادة التوتر ، مثلا زيادة التدهور في الاوضاع الاقتصادية ، او نمو الشبكات الاجرامية ، زيادة التدهور في الاوضاع البيئية بما يؤثر على مجموع الناس ، فاذا تمكنت الدولة المعنية من مواجهة هذين السببين(الظروف زائدا المحصلات) و تمكنت من معالجتهما اذا تكون قد عالجت اسباب عدم الاستقرار لكنها اذا كانت عاجزة عن ذلك اذا نضيف سبب جديد لعدم الاستقرار ثم نضيف الى المجموع مجموعة من العوامل المنبهة من قبل المجتمع نفسه ندخل في حالة من عدم الاستقرار، اذ

[1] **Cecilia Emma Sottilotta. , op,cit , p. 3**
[2] **Ibid , p. 3**

قد تكون بمثابة العامل الذي بشعل فتيل عدم الاستقرار مثل كارثة طبيعية او انهيار في الاقتصاد ، ربما موت قائد او خروجه من السلطة او اخراجه منها ، كلها عوامل تساعد في اشعال او تفجير عدم الاستقرار في الدولة و طبعا اذا لم تكن الدولة قادرة على مواجهة الظروف الاصلية او الشروط الاصلية قبل ان تتفاعل فانها ستدخل في حالة عدم استقرار و هنا لابد من مواجهتها والا تكون النتيجة سلبية [1] ، فاوضاع العراق بعد احتلال ٢٠٠٣ كانت تعاني بمجملها من تدهور اقتصادي و امني و اجتماعي اثرت في حياة الناس بشكل كبير و كان للاحتلال دوره في اثارة النزعات الطائفية الا ان تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء كان بمثابة المحفز او عامل اشعال ازمة كبيرة في البلد هددته بفوضى عارمة خصوصا مع عدم قدرة النظام الجديد او حديث العهد عن ادارة الدولة بشكل فعال .

{ [الظروف الاصلية + محصلات (عامل مساعد)] + عامل منبه+ عدم قدرة الدولة } = عدم استقرار

رابعا . الفوضى و الاستقرار في العراق

لو حاولنا تطبيق نظرية الفوضى على العراق بعد ٢٠٠٣ نجد انه يعيش حالة اقرب للفوضى منها للاستقرار فالاخير اصبح يشغل فترات قصيرة من عمر الدولة منذ هذا التاريخ ، ذلك ان النظام السياسي يسير وفق نمط غير خطي ، اذ لا يمكن توقع شكل هذا النظام او وضع صورة واضحة له . فالتغيير امر طبيعي لكن الذي حصل لم يكن متوازنا الامر الذي ادى الى ظهور الفوضى و استمرارها فترة طويلة و لم يتم التحول الى النظام و الاستقرار لحد الان . و لقد بدأ التغيير اصلا بالفوضى ، فالحرب هي احدى اشكال الفوضى* ـ وفقا لنظرية الفوضى ـ و احدى مسببات عدم

[1] Robert Dover and Michael S. Goodman(eds). Understanding instability :Lessons from the 'Arab Spring, 'Report for the 'History of British Intelligence and Security' research project December 2012, Arts and Humanities Research Council, ,pp.4,9,10
http://www.ahrc.ac.uk/What-We-Do/Strengthen-research-impact/Inform-public-policy/Documents/Understanding_Instability.pdf

* فالحرب " ظاهرة غير منتظمة تنتج سلوك غير منتظم من خلال عدم التناسق في العلاقة بين المدخلات و المخرجات التي لا يتساوى فيها الكل مع مجموع الاجزاء ، انظر : المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ .
و نعطي مثال حرب الخليج بانها ادت الى خلق الفوضى في النظام السياسي العربي اذ جعلت منه غير مستقر و لا يمكن التنبوء بالسياسات التي ستتخذ و باي اتجاه ستكون ، اذ اصبح النظام كثير التشعبات و هذه لا يمكن قياس توجهاتها ، و اصبح اي

الاستقرار* ، كما انه تم بواسطة قوة خارجية او عامل حث خارجي لولاه ما كان التغيير ليحصل بهذه الطريقة . و ادت هذه القوة خارجية ـ بيئة خارجية ـ الى انهيار النظام السياسي و بدأت محاولة تشكيله وفق نمط جديد يختلف عن سابقه الا ان هذا التشكيل ساده الصراع بين الاجزاء المتضمنة في النظام في محاولة من كل جزء لالغاء الجزء الاخر و الحلول محله ، و رغم ان التغير الاولي حصل بواسطة البيئة الخارجية الا ان البيئة الداخلية فيما بعد اصبحت تمارس هي الأخرى دورا في تشكيل هذا النظام بصورة جديدة اي ايجاد شكل اخر جديد له و هذه العملية مستمرة و لم تنقطع الى يومنا هذا بحيث ان النظام يدخل كل مدة مسارا جديدا يختلف عن سابقه دون ان يصل الى النهاية فهناك في كل مدة جاذب غريب يحدد شكل هذا النظام ـ رغم ان الصورة او المظهر الخارجي للنظام يبدو وكانه واحد خصوصا مع ثبات الاشخاص الموجودين على الصعيد السياسي و تقاسمهم و بشكل دوري للمناصب السياسية ـ في ظل الوضع الحالي هناك نقاط تشعب جديدة في كل مرة بحيث يصعب الوصول الى حالة واضحة او شكل واضح للنظام ، اي ان دور كل من البيئة الخارجية و البيئة الداخلية كان سلبي ، سواء بصورة منفردة او بالتعاضد بينهما ، و احيانا كان تاثير البيئة الداخلية انعكاسا لمتطلبات البيئة الخارجية ، و في احيان أخرى كان تاثير البيئة الداخلية سلبيا بدرجة كبيرة و هو تدخل مقصود ـ تدخل انساني ـ اي ليس لا اراديا كما يحصل في بعض الاحيان و انما بتدخل مقصود يراد منه احداث تاثير معين .

وعلى صعيد تطبيق نظريات الفوضى ، ينطبق على ما حدث و يحدث للنظام كل من نظرية الفراشة و الدومينو ، فحدث في جزء بسيط من العراق ممكن ان يكون له اثر بعيد المدى ،

حدث صغير فيه ممكن ان يؤدي الى تبعات اكبر ، و اخذ النظام نفسه يعاني من التعارض بين الترتيب القديم للقوة و النفوذ و بين ظهور ترتيب جديد لها و لم يستقر النظام نتيجة لذلك ، هذا مع وجود قوى خارجية دولية مؤثرة فيه ، اي عامل حاث خارجي ، و هذا يعني تعاضد العوامل الداخلية مع الخارجية في النظام ما جعله شديد التذبذب و غير مستقر . انظر

Joan Pere Plaza i Font, Dandoy Régis , p.19.

* هناك من يرى ان الدول في سعيها للحرب ـ التي هي من اسباب عدم الاستقرار ـ انما تبحث عن النظام و السلام . فالتفاعلات الكثيرة تؤدي الى تحقيق السلام في دول اكثر من غيرها التي تمتلك انتظام كبير ، كما ان نظرية الفوضى تنظر الى الكل و ليس الجزء بمعنى انها لا تنظر الى جزء بعينه و انما الى النظام ككل . و الاطلاق في وصف النظم بكونها منتظمة من عدمها ليس صحيحا فبعضها يكون منظم في وقت و في وقت اخر لا . المهم هي المرونة في التنظيم نفسه ، انظر المصدر السابق نفسه ، ص ١٦ .

فالاحتلال و سقوط النظام ادى الى توالي احداث كثيرة ساهمت في اضعاف الدولة ككل و حصول امور يصعب التنبوء بها فتطوراتها اصبحت بمرور الزمن خارج السيطرة ، فحدث في جزء من البلد ينتقل الى الاجزاء الأخرى بما ان النظام مكون من اجزاء فكل جزء فيه ممكن ان يكون عامل مساهم في الفوضى او العكس اي النظام و الاخير المؤدي للاستقرار ، و العراق دولة ممكن ان نتبع اكثر من تصنيف واحد للاجزاء المكونة لها ،اذ ان التقسيم الاداري للمحافظات يشكل نوع من الاجزاء المكونة للنظام و التي اذا اصاب الفوضى جزء منها ممكن ان ينتقل الى الاجزاء المجاورة وفقا لنظرية الدومينو و بالتالي قد ينهار النظام باكمله او جزء منه ، او ان يكون لها اثر كلي وفقا لنظرية اثر الفراشة التي تعني انهيار شامل للنظام و سواد الفوضى ، كما يمكن تصنيف السلطات السياسية كاجزاء مكونة للنظام و اي ازمة تصيب اي منها سواء التشريعية او التنفيذية او القضائية ممكن ان تصيب الاجزاء الأخرى و تؤدي لانتشار الفوضى الكلية او الجزئية ، فتقييد السلطة التشريعية عن اداء دورها التشريعي او الرقابي يمثل ازمة في احد اجزاء النظام و تعليق الوزراء لعضويتهم في مجلس الوزراء ايضا يشكل ازمة في احد اجزاء النظام وهكذا ،و ينطبق الامر ذاته على بقية مؤسسات الدولة المختلفة ، ، و هكذا ممكن ان نضع تصانيف موسعة للاجزاء المكونة للنظام و كل ازمة فيها تهدد بالفوضى الكلية او الجزئية . فالاحداث طائفية للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ امتدت لاجزاء واسعة من البلد و كانت نتائجها مؤثرة في النظام ككل ، و احداث معينة مثل في محافظة الانبار ٢٠١٣في البداية ادت الى امتداد التاثير الى اجزاء أخرى من العراق و كان لها نتائج سلبية على الوضع العام للبلد اذ هددته بفوضى شاملة وكذلك نظرية الدومينو لو اعتبرنا العراق اجزاء متراصة ـ بحيث تشكل نظام معين ـ تعيش نفس الظروف فسقوط جزء منها نتيجة عامل او حاث خارجي يؤدي الى سقوط بقية الاجزاء ان لم يكن معظمها . كما ان تاثير الجوار الاقليمي مهم فنظرية الدومينو تنطبق في هذا المجال فما يحصل في سوريا و انتشار لتنظيمات معينة و سيطرتها على اجزاء منها و انتشار الفوضى فيها اثر بدوره في مناطق عراقية مجاورة لسوريا و انتشار الفوضى فيها ايضا و بالتالي لبقية اجزاء البلد . يقع عدم الاستقرار في الجانب المعاكس او المضاد لفكرة الدولة نفسها ، فالاخيرة تحاول تحقيق الاستقرار الذي يضمن وجودها ، و لابد للدولة ان تفهم ان الاستقرار لا يشملها هي فقط و انما يشمل دول القرب

الجغرافي و الاقليمي و حتى العالمي ، فهي لن تكون في مأمن اذا لم يتم حفظ استقرار ليس الدول المجاورة كما كان الامر في السابق و انما مناطق ابعد من ذلك فكل ما يحصل في دول الجوار الاقليمي يؤثر في الدولة المعنية ، فالحروب و الازمات الاقتصادية جميعها تؤثر فلو افترضنا ان حربا نشبت بين دولتين في الجوار الاقليمي على الاقل سيتاثر الاخرون نتيجة تدفق اللاجئين ، و لو نشبت حرب اهلية مثل في دولة ما فان ذلك له اثار سلبية و لو تفككت فان امن الدول الاقليمية سيتاثر ، وايضا نشاط الجماعات او الحركات العابرة للحدود [1]، و التي زاد نشاطها في الالفية الجديدة اخذت تعتبر عامل او شرط اصيل و احيانا محصلة او نتيجة و أخرى عامل اشعال لعدم الاستقرار في الدول . و كذا الحال بالنسبة لازمة اقتصادية اقليمية او حتى عالمية ممكن ان يكون لها اثرها و ينطبق ذات الشيء على الازمات البيئية التي يتجاوز تاثيرها المنطقة التي تحدث فيها .

الفوضى كما اسلفنا قد تكون بسبب داخلي او خارجي او بالتعاضد بين الاثنين ، فالقوة او القوى الخارجية قد تكون لها مصالح في اثارة الفوضى في هذا البلد او ذاك [2]، اذ قد تكون لها مصالح استراتيجية في اثارة الفوضى بغرض فرض سيطرتها فيما بعد او تامل في ان تؤدي الفوضى الى اسقاط نظام معين او تقسيم دولة ما او منطقة ما ، و القوى المحلية ايضا قد تكون هي بدورها ذات مصلحة في اثارة الفوضى داخليا من اجل اسقاط النظام الحاكم و الحلول محله او الاستقلال بجزء من الدولة و قد تلتقي مصالح القوى الخارجية مع الداخلية في وقت ما فيعمل الاثنان بالاشتراك في اثارة الفوضى و لا يقتصر الامر فيما يخص السبب او العامل الخارجي على الدول اذ ان للشركات المتعددة الجنسيات دورها في اثارة الفوضى لاسباب اقتصادية ، و كذا الحركات العابرة للقومية . بوصفهم من الفاعلين الجدد نسبيا على الصعيد الدولي . التي تعمل على اثارة الفوضى لاسباب عقائدية و اخذت كل من هذه الأمور مجتمعة دورها في التغيير في العراق .

---

[1] Robert Dover and Michael S. Goodman(eds).op,cit, p.8.
[2] Mark LeVine. Chaos, Globalization, and the Public Sphere: Political Struggle in Iraq and Palestine, MIDDLE EAST JOURNAL • VOLUME 60, NO. 3, SUMMER 2006,p. 470.

بعد التغيير لابد ان يعرف الافراد اولا ماذا يريدون من دولتهم او بالاحرى ان يحددوا من هي هذه الدولة ما هو شكلها و ما هي حدودها هل يريدون الدولة كما هي بحدودها اي هل ان الانتماء الوطني للدولة ذاتها ام ان كل جماعة فرعية داخل الدولة تريد دولة لنفسها اي يغلب الانتماء الجزئي و الولاءات الجزئية على الولاء الكلي و الانتماء الوطني [١]، و عندما نكون في هذه الحالة فان الدولة تجد نفسها امام حالة حرب اهلية قد تنتهي بتمزيق الدولة اي ان حالة عدم الاستقرار هي السائدة و تكون النتيجة هي الفوضى، و هنا في العراق نجد ان الولاءات الجزئية اخذت تظهر بمرور الوقت و اخذت المطالبات بالاقاليم بعد ان كانت الدولة الواحدة البسيطة هي الاساس في الولاء باستثناء الاكراد الذين يرغبون بالاستقلال منذ القرن الماضي .

و في هذه الدولة بعد التغيير ، وفيما يخص العلاقة بين فروع السلطة الحاكمة و بينهم و بين بقية المجتمع، قبل كل شيء لابد ان يكون هناك اتفاق عام في الدولة سواء بين الساسة او المجتمع بشكل عام على امور مهمة يتحقق من خلالها الاستقرار و تجاوز الازمات التي تهدد بنشوب الفوضى و التي تحدث عنها جيوفاني سارتوري في كتابه "النظرية الديمقراطية "اذ لابد ان تكون هناك مستويات من الاتفاق العام حول ثلاثة امور هي :

١- "الاتفاق حول القيم العليا للنظام السياسي و المتمثلة في الدستور .
٢- الاتفاق حول قواعد الممارسة السياسية و اجراءاتها و المتمثلة في القوانين الاساسية لنظام الحكم .
٣- الاتفاق حول السياسات العامة ." و الاتفاق حول المستويين الاول و الثاني ضروري اما المستوى الثالث فيمكن الاختلاف حولها [٢].

و عند وجود الاختلاف في المستويين الاول و الثاني اي الاختلاف حول الدستور او القوانين الاساسية لنظام الحكم فان هذا يعني مشكلات كثيرة في النظام و تهدد بالتالي بالفوضى و هذا ما وجدناه بعد مرور فترة من الزمن من تولي العراقيين للحكم اذ سرعان ما نشبت المشكلات

---

[١] علي الدين هلال . دراما "الانتقال": العوامل الهيكلية لعدم استقرار انظمة ما بعد "الربيع العربي " ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٩٤ ، اكتوبر ٢٠١٣ ، ص٣٢

[٢] نقلا عن المصدرالسابق نفسه ، ص٣٢

حول بعض مواد الدستور و تطبيقاتها و المطالب بتغيير بعض المواد من قبل بعض الاطراف و تبديله كليا من قبل اطراف أخرى ، اما القوانين الاساسية للحكم و الممارسات السياسية فنجد الازمات تنشب عندها في كل انتخابات و يبقى الامر محل مساومات بين الكتل و الاحزاب السياسية مدة من الزمن الى ان تتوصل الاطراف الى طريقة ما تتفق بها على كيفية ممارسة السلطات و من يتولاها و ما هي مكاسب الاطراف الأخرى اي ان البلد دائما يظل في ازمات دورية تتجدد عند كل انتخابات فضلا عن الازمات الأخرى و التي بمجموعها تهدد بانهيار النظام .

في المراحل الانتقالية يكون الاختلاف حول شكل النظام الجديد و توزيع السلطات على القائمين بالتغيير او على الاقل من قطف ثمار التغيير امر يهددالاستقرار، فالسلطة لا يجب ان تكون بمثابة مغنم يسعى الجميع للحصول اليه لتحقيق اهدافهم على اختلاف انواعها ، و بالتالي تصبح محل للتنازع فيما بينهم . و من المهم ان يكون الجميع ملم بالعملية الديمقراطية و ما تعنيه المنافسة السياسية ـ اللعبة السياسية ـ فلا تتحول المنافسة الى اضغان و احقاد تنتقل من فئة من الساسة الى بقية الشعب الامر الذي يهدد الاستقرار ، فلا بد من فهم الخصومة السياسية و ما تعنيه من منافسة ، و ليس حرب و لا بد من ادراك ان هناك راي معارض و اخر مؤيد و ترك مقولة من ليس معي فهو ضدي و تقبل المشاركة في صنع القرار و ليس الانفراد به [1].

اما فيما يخص العلاقة بين النظام الحاكم و المجتمع فهي ايضا نوع من العلاقات بين الاجزاء المكونة للنظام و اي تذبذب او عدم استقرار في هذه العلاقة يهدد استقرار النظام ، و بما ان هذه العلاقة هي علاقة تاثير و تاثر بين الطرفين فاذا ما حاول احدهما ان تكون له الغلبة على الاخر مثلا باستخدام وسائل القهر ـ من السلطة ـ او القوة و انتهاك القانون ـ من المجتمع ـ ستكون النتائج ازمة تهدد بالفوضى في النظام ككل .و يختلف الحال عندما تكون الدولة قوية و المجتمع ضعيف او العكس عندما تكون ضعيفة و المجتمع قوي . و من الطبيعي ان هناك تنافس بين الدولة ـ متمثلة في السلطة ـ و بين التنظيمات الاجتماعية فيها من اجل السيطرة على المجتمع ،

[1] المصدر نفسه ، ص ص٣٢،٣٣

فالدولة تسعى لجعل كل شيء ضمن حدودها و منها العلاقات الاجتماعية لكن هذا يعني انها ستواجه رفضا من التنظيمات الاجتماعية التي تشعر بان مجال حركتها مهدد ، فالسلطة و هنا نقصد السلطة المهيمنة ستكون مسؤولة عن اختيار من يضع القوانين فيما يخص المجتمع او جزء منه الامر الذي يهدد استمرارية وجود هذا الجزء فيه من عدمها . او ما تسمى باستراتيجيات البقاء من خلال خلق الفرص الاجتماعية و الاقتصادية [١]، و لتطبيق هذه الاستراتيجية . استراتيجية البقاء . يتوجب تحديد من هم مواطني الدولة ، اذ لا يجوز الاعتراف بجزء دون الاخر او تفضيل جزء من المواطنين [٢]. لاسباب اثنية او طبقية او جغرافية او سياسية او حتى تاريخية وغيرها . على البقية الامر الذي يخلق حالة من الانقسام داخل المجتمع مما يؤدي الى نوع من عدم الاستقرار هذا في الدول المستقرة الاوضاع فيها اصلا فما بالك بالدول التي تمر بمراحل الانتقال .

و سواء كانت الدولة قوية او ضعيفة فانها تؤثر في استراتيجيات بقاء سكانها سلبا او ايجابا ، و ذلك عن طريق تنظيم العلاقات الاجتماعية ، استخراج الموارد و استخدامها او توجيه استخدامها او مصادرتها وفقا لارادتها ، والدول القوية هي التي تتمكن من ادارة هذه العملية بمهارة بينما الضعيفة تتمكن من تحقيق جزء دون الاخر من هذه العملية [٣]، و احيانا تتقصد الدولة ادارة هذه العملية وفق نمط معين او صيغة معينة تعتقد انها تتوافق مع توجهاتها لكنها في الحقيقة تخلق خلل في العملية يسهم في تعكير صفو النظام .

وعندما تنتشر الفوضى بشكل كبير في دولة ما يصبح من الصعب ان يكون هناك تفاعل سلمي بين الفواعل الاجتماعية على اختلاف انواعها ، كما تفتقد الدولة و مؤسساتها و احزابها القدرة على اقناع المواطنين بالسياسات التي تتبعها او اقناعهم باتباعها [٤].

---

[1] **Daniel Lambach. State in Society: Joel Migdal and the limits of state authority, Paper for presentation at the conference "Political Concepts Beyond the Nation State: Cosmopolitanism, territoriality, democracy", Danish Political Theory Network Conference, University of Copenhagen, Department of Political Science Copenhagen, 27-30 October 2004,,p.5,6 https://www.uni-due.de/imperia/md/content/politik/debiel/lambach_copenhagen_2004.pdf**

[٢] علي الدين هلال . مصدر سبق ذكره ، ص٣٣

[3] **Daniel Lambach,op,cit ,p.6**

[4] **Mark LeVine. Op,cit ,p468**

احيانا تحصل الفوضى في الدولة الضعيفة عندما تكون منافس و ليس متعاضد مع المجتمع في تنظيم الحياة الاجتماعية ، فالجماعات التي تظهر و تمتلك جزء من السلطة الاجتماعية في الدولة لن تتخلى عنها بسهولة كما لن تخضع للدولة التي تحاول تغييرهم وفقا لرؤيتها بل تقف امامها ، في هذا الوضع الدولة ضعيفة و المجتمع قوي ، فالدولة قوية فقط لانها تمتلك السلطة السياسية فحسب ، بينما المجتمع قوي لانه يمتلك فعلا الوقوف بوجه الدولة لان فيه العديد من التنظيمات التي لا يمكن اختراقها من قبلها ـ الدولة ـ او حتى تطويعها و هنا لا تجد الدولة خيار سوى استخدام القوة و احيانا القوة القصوى لفرض السيطرة و هنا نكون امام نتيجة هي الفوضى اذ تضعف كل من الدولة و المجتمع [1] ، و احيانا يستغل هذا الضعف المزدوج قوى خارجية دولية كانت ام بشكل تنظيمات عابرة للقومية و تزداد الفوضى التي تؤدي احيانا الى تفكك الدولة و انهيارها .و نجد في العراق الكثير من التنظيمات التي تقف ندا للدولة ذلك انها تستطيع تقديم بعض المكاسب للمواطنين تعجز الدولة عن تقديمها و تعجز الدولة عن تطويعها فعلا و قد استخدمت القوة فعلا ضد بعض التيارات و كانت النتائج مؤثرة في المجتمع اذ ظلت هذه التيارات تمثل قوة امام الدولة و هنا بمرور الوقت اصبحت الدولة ضعيفة و مثل هذه التنظيمات قوية خصوصا اذا كانت تتلقى دعما من الخارج الامر الذي يسهم بمجموعه في زيادة الفوضى .

واذا مرت الدولة بحالة حرب خارجية او صراع داخلي شديد انتهى بحرب اهلية غالبا ما تسود فوضى ـ و قد تتفكك الدولة احيانا ـ ، و ربما تنهار الحكومة القائمة اذا كان التحدي كبيرا ،و هنا تواجه عدة مشكلات اولها ايجاد حكومة جديدة و لو مؤقتة لادارة شؤون الدولة ، و حكومة ما بعد الحرب او ما بعد الصراع هذه تواجه مشكلات من اهمها انها تحتاج وقتا لكي تمتلك زمام الأمور، و اهم ما تواجهه هو الاعتراف بمشروعيتها من قبل السكان او على الاقل الجزء الاكبر منهم خصوصا مع ضعف قدرتها على تقديم الخدمات لهم ، و الحقيقة هي علاقة بين طرفين الاول الدولة و تحدثنا عنه اما الطرف الثاني فهم المواطنين الذين من حقهم ان يطلبوا الخدمات من الحكومة فهذا واجبها لكنهم في نفس الوقت مترددين في منحها المشروعية نظرا لانهم شهدوا اثناء الفوضى اوضاعا غير مرغوب فيها لذا يصعب عليهم منح الثقة ، الامر الاخر ان مثل هذه

---

[1]Ibid ,p. 486

الفترات . فترات الفوضى . ينشط الفاسدون من الساعين وراء الربح بغض النظر عن الوسيلة لذا يسهمون في اضعاف مشروعية اي نظام خصوصا اذا ما شارك افراد منه مع هؤلاء الفاسدين ، يضاف الى ما سبق انهم شهدوا . المواطنون . اثناء الفوضى من حمل السلاح ضدهم لذا يكون الخوف من اي قادم جديد ، فاي توقع في المشاركة السياسية و اعادة البناء السياسي لا بد ان ياخذ بالحسبان كل هذه الأمور مجتمعة [1].

داخل اي دولة هناك تبادلات سياسية (افعال سياسية او تصرفات سياسية) ، فاذا كانت هناك انسيابية في التبادلات السياسية بحيث يكون فيها انتظام و لا يتم خرقها فاذا ما حصل الخرق عندئذ نكون امام لا انتظام في التبادلات السياسية و عندئذ نكون امام عدم استقرار سياسي في دولة ما ، فلو فرضنا ان دولة ما اصدرت قوانين معينة فاذا تمت اطاعة هذه القوانين من لدن مجتمع باكمله فاننا امام انتظام ، لكن هب ان هناك مجموعة من الناس لم توافق على مخرجات هذه القوانين(او نتائجها) لاسباب شتى سواء نظرا لعدم الفهم و سوء التفسير او قلة المعلومات او ربما لاسباب ايديولوجية اودينية اوقيمية او حتى مصلحية عندئذ نكون امام لا انتظام .[2] اما كيف يمكن الحكم على طبيعة اللاانتظام نفسه فيتم ذلك بواسطة التمييز بين نوعين من اللاانتظام نفسه بين تكييفي و لا تكييفي و الاخير يكون او يحصل عندما يكون هناك اعتراض على نظام التبادلات السياسية او خرق له لكن نظام التبادلات السياسية يبقى كما هو لذا عندما يحدث مرة أخرى يعامل ك لا انتظام او عدم انتظام ، اما التكييفي فهو الذي يؤثر في نظام التبادلات السياسية و قوانين الدولة و يعدلها بحيث يصبح حصوله مرة أخرى ضمن الطبيعي بحيث لا يعد خرقا لها [3].

[1] Robert D. Orr. Governing When Chaos Rules: Enhancing Governance and Participation, The Washington Quarterly, Volume 25, Number 4, Autumn 2002,p.139
http://muse.jhu.edu/journals/wq/summary/v025/25.4orr.html

[2] Claude Ake. A Definition of Political Stability, Comparative Politics, Vol. 7, No. 2 (Jan., 1975) ,p.273 http://www.jstor.org/stable/421552

[3] Ibid ,p.275

و يتميز العراق بعد ٢٠٠٣ . في ظل المرحلة الانتقالية التي لم تنته بعد . بضعف الدولة و هذا الامر نفسه يسهم في الفوضى ، فالدولة القوية تستطيع تحقيق التنمية باختلاف انواعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ..الخ و من هنا تستطيع بناء مجتمع مدني قوي يسهم معها في القضاء على الفوضى و تحقيق مشروعها ، لكن تلك الضعيفة . هذا ان وجدت اصلا . تجد نفسها عاجزة او غير قادرة على تحقيق مثل هذه التنمية المتعددة الاوجه و من هنا ينشا فراغ سياسي و اقتصادي و ايديولوجي ..الخ يملئه كل من يمتلك جزء من السلطة الاقتصادية و الروحية و الثقافية و الاجتماعية و غيرها فنجد ان القبيلة ،و رجل الدين ، و رجال الاعمال كل يعمل لصالحه اذ لا يوجد مشروع واحد يمثلهم و احيانا تكون المصالح ما بين هؤلاء متعارضة الامر الذي يوسع الفوضى .

تشهد الدول الضعيفة التي تعيش حالة من الفوضى وجود امراء الحرب و هؤلاء في البداية يعملون على سد الفراغ الذي لم تستطع الدولة مواجهته في منع النهب او الحفاظ على الامن و النظام العام او تقديم الخدمات ، و غالبا ما يكون هؤلاء من القادة المحليين كان يكونوا زعماء قبائل او رجال دين يتحولوا بمرور الوقت الى امراء حرب عندما يتجمع حولهم الاتباع الذين فقدوا الثقة بالحكومة القائمة و تحولت هوياتهم . الاتباع . من الهوية الوطنية الجامعة الى الهوية الفرعية الدينية او العشائرية و من الولاء الكلي الى الولاء الجزئي و يتم استخدام هؤلاء الاتباع من قبل الامراء في الحصول على المزيد من السيطرة و في احسن الاحوال الحفاظ على تلك القائمة و هو في مجمله سيساهم في زيادة الفوضى [1]، اذ مع تعدد الامراء و تعدد الهويات و الجماعات تفقد الدولة سيطرتها و ندخل في حالة مستمرة من الفوضى نتيجة التنازع على مناطق و مراكز النفوذ بين هولاء انفسهم . صراعات بينية . وبينهم و بين الدولة . و يستخدم الاتباع كوقود لهذا التنازع . و هو ما يمر به العراق منذ ٢٠٠٣ ، اذ كان لضعف الدولة دوره في تقوية شخصيات معينة دينية او عشائرية تمكنوا من ا ن يجمعوا حولهم الاتباع و تحولت بالفعل الولاءات من وطنية جامعة الى ولاءات جزئية دينية مذهبية و جغرافية ، و اصبحت هناك مطالب فعلية بتكوين اقاليم و بل حتى هناك دعوات للانفصال .

---

[1]'Mark Le Vine ,op,cit,pp. 482, 483.

وهناك احيانا قوى سياسية تستخدم الفوضى او ادامة الفوضى من اجل ضمان استمرارها بالمسك بالسلطة و بقاءها فيها ، و لنا في عدد من الدول الافريقية مثال على ذلك اذ عملت على تحصين الفوضى الاجتماعية من خلال الحفاظ على الموروثات الثقافية في السلطة الابوية و التقليدية . كما ان روسيا الاتحادية و جمهوريات اسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت ما يعرف بـ " فوضى ما بعد السوفييت " بعد ان سيطرت قوى السوق بشكل مخيف في ظل نظام اقتصادي جديد لم يعهده الناس على الحياة الاقتصادية و تمكنت من السيطرة السياسية في ظل نوع من الفوضى الحاكمة . اما في دول العالم الثالث او ما يطلق عليه حاليا بدول الجنوب تظهر فوضى نتيجة "انهيارالعقد الاجتماعي بين النخبة الحاكمة و المجتمع ، تراكم و تمركز الثروة "، قلة الخدمات الاساسية و الفساد بجميع انواعه [1]، و تنطبق معظم هذه الأمورعلى العراق سواء في استخدام الفوضى او ادامتها بخلق اطر دينية و ثقافية تعمل من خلالها او بالسيطرة على مقدرات البلد و توجيه الاقتصاد ـ الاقتصاد الريعي ـ بما يخدم مصالح فئات معينة ، اما العقد الاجتماعي فلم يتم بناءه بصورة صحيحة منذ البدء لذا ولد ناقصا او مشوها ، فقد ساهمت القوى الخارجية في وضع اسس هذا العقد ـ بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ـ مما ساهم في زيادة الفوضى بدلا من الحد منها .

ويشهد النظام افي العراق استمرارية في الازمات الممتدة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الخدمي ، كما لو كانت الازمات تشكل متوالية هندسية و ليست عددية ، و لم يتم حل اي منها و هي من الممكن ان تساهم في زيادة الفوضى بحيث تصل الى امكانية تهديد الدولة و استمرارها ككيان واحد ، اي انها قد توصل الى التفكك و يحدث هذا عندما تستمر الازمات بالتواجد امد طويل ، اي ان الأمور بمجموعها تميل لجعل البلد يسير باتجاه الفوضى اكثر منه للاستقرار في المدى المنظور .

الخاتمة

تشكل الفوضى هاجس امام اي نظام في مرحلة انتقالية قد تصل به في النهاية الى الانهيار والانتهاء اذ لم تتم مواجهتها بالطرق السليمة بحيث تصبح اداة لايجاد انتظام جديد في الدولة ،

[1] **Ibid ,p. 471**

اي من الممكن ان يظهر نظام جديد نعم و لكن بشكل مختلف و قد يحتاج مدة من الزمن الى ان يستقر لكن باتباع الاليات الصحيحة بحيث يتم احتواء الجميع و ان بصيغ مختلفة ، ذلك ان استمرار الفوضى و لو في جزء من الاجزاء ممكن ان يمتد لاجزاء أخرى وفقا لنظرية اثر الفراشة او الدومينو و و ينطبق ذات الشيء على الانتظام الذي يؤدي الى الاستقرار و هو ما تسعى اليه معظم النظم ان لم يكن جميعها ، و بما ان العراق يمر الان بمرحلة انتقالية فان عليه ان يتجنب كل ما من شانه ان يزيد من نقاط التشعب التي اذا زادت عن الحد يصبح من الصعب الوصول الى التنبوء بما سيكون عليه شكل النظام مستقبلا او ما يمكن ان يصل اليه .

Iraq between the Dualism of Chaos and Stability

Assistance Professor DINA HATIF MAKI

Abstract

Since 2003 ,Iraq has entered a new phase , something that it did not experience before in spite of all what it had undergone ,this time it was something different, it was occupied by the strongest power on the international scene ,the United States of America ,with other powers like U.K ,Spain, Japan ,etc. The occupier has imposed his will on the country and its inhabitants, so the state was dismantled completely and reestablished in a new way, the regime was changed from presidential to parliamentary and the people were promised of turning into genuine democracy. It is perceived that changing from one phase to another cause nations to pass through transitional periods which might take some time, and this differs from one state to another, and it is applied to Iraq which is since 2003 has been gravitated by two polls, chaos and stability ,and it isn't quite clear which direction or which poll is the strongest , and this is what we are trying to explore in this research .